مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٣)، ص ص ١٠٧٧-١١٢٦، (رجب ١٤٤١هـ/ فبراير ٢٠٢٠)

مظاهرالتَّشدُّد النحوي عند الكوفيين في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة

د. محمد بن عبد الله السَّيف
الأستاذ المساعد بكلية اللُّغة العربية والدِّراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

ملخص البحث: المدرسة الكوفية هي القطب الثاني للدرس النحوي في تاريخ الفكر الإسلامي، حيث سايرت المدرسة البصرية منذ الطور الثاني من أطوار النحو وهو طور النشوء والنمو، وسجل التاريخ لها إسهامات مؤثرة في التأليف والتقعيد والتدريس وكل مظاهر الاستقلالية العلمية والكينونة المذهبية، فهو مذهب مكتمل الأركان، له آراؤه العلمية الخاصة التي استمدها من مصادر السماع والقياس كما هو منهج البصريين مع اختلاف بينهما في تقديم أحد هذين الأصلين على الآخر.

ومع هذا الحضور البارز لهذه المدرسة في تاريخ الفكر النحوي إلا أنها لقيت نقداً شديداً من الدارسين قديماً وحديثاً من عدة زوايا، من أبرزها وسمها بأنها مذهب يقوم على التساهل والتسامح في الاستعمال اللغوي، وعدم الضبط التقعيدي المطرد.

وتأتي هذه الدراسة بعد التتبع والتحليل الدقيق في المطولات النحوية لتبطل هذه النظرية المتداولة عبر القرون، ولم تسلّم بها على إطلاقها، بل أثبتت مظاهر للتشدد والتضييق لدى الكوفيين في المسائل النحوية في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة ويتبعها بقية الأبواب في دراسات لاحقة بإذن الله .

وهذا التشدد النحوي الكوفي وإن كان لا يقارن كثرة بالتشدد البصري إلا أنه كان حاضراً بشكل ينفي عنهم التساهل المطلق .

وقد عرض الباحث مسائل التشدد النحوي الكوفي في الفصل الأول في تسع عشرة مسألة بذل فيها جهداً في التوثيق والتقويم لكل مسألة، ثم أتبعه بدراسة تحليلية لهذه المسائل في الفصل الثاني كاشفاً عن مظاهر التشدد النحوي الكوفي ومنطلقاته، ثم عرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث. وبالله التوفيق .

الكلمات المفتاحية: التشدد/ الكوفيون/ المعرب والمبني/ النكرة والمعرفة.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدِّين. أما بعد:

فإن الدرس النحوي توافرت عليه عدة مصادر لإثرائه وإنضاجه فمن سماع وتدوين ومناظرات وغيرها نتج عنها فكرٌ مكتمل البنيان محكم البيان، إلا أنه حمل في طياته الكثير من الخلاف بين علمائه أفراداً ومدارس، كان الكثير مسهماً في هذا البناء والإحكام على أن بعضه الآخر لم يخل من تعصب مذهبي أو مناكفة شخصية.

ومن أظهر هذا الخلاف وأشهره الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة حيث سجل التاريخ النحوي سجالاً نحوياً بين أقطاب هاتين المدرستين تدارسه وتناقله من بعدهم إلى يومنا هذا، إلا أن الناظر في ترجيحات المتأخرين واختياراتهم يرى سمة واحدة شائعة بينهم بل تكاد تكون إجماعاً منهم، ألا وهي وسمُ المذهبِ البصري بالإحكام والإتقان، ووسمُ المذهب الكوفي بالتساهل والتوسع غير المنضبط[(١)].

ويعجب المرء حين تمر به مواقف بعكس هذا الاتجاه فيتجلى فيها المذهب الكوفي بالمنع والتقييد أكثر من البصري، فجالت في ذهني – منذ أكثر من عشرين عاماً – فكرة

---

(١) يقول محمد طنطاوي في كتاب نشأة النحو: " وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي".ص ١٢٢، ويقول:" .. فكان حتماً مقضياً أن يسلك البصري في أصول مذهبه مسلك الشدة والمحافظة على المأثور، وأن ينهج الكوفي في أصول مذهبه طريق السهولة والرواية ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين في قواعدهما على ما تقدم تفصيلاً، والتزام البصري هذا التشديد أمل منه أن يسود اللغة نظام مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة.... أما الكوفي فقد حمله على مسلكه احترامه لكل ما ورد مسموعاً عن العرب وكفى، والتيسير للناس أن يستعلموا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم، فلا ضير على القائل متى حاكى أي استعمال كان، وما القواعد إلا وليدة اللغة " ص ١٢٧-١٢٩. ويقول:" فإذا كان البصري قد تحفظ في أقيسته وتشدد، والكوفي قد تحللّ من القيود ... " ص ١٣٣.

جمع هذه المواقف وتحليلها والتأمل فيها، فلعلها تغيّر من هذا التنصيف الشائع في التأليف النحوي، فإن لم يكن فلعلها أن تخفّف منه .

ولقد يسر الله لي الاشتغال به منذ ذلك الحين على فترات انقطاع ببحوث الماجستير والدكتوراه وبحوث أخرى وأعمال كثيرة حتى جمعت عدداً مقنعاً من مسائل التشدد الكوفي تجاوزت مائة وستين مسألة، كنت أول المتعجبين من وفرتها وغيابها عن الدارسين، فرأيت تناولها حسب الأبواب النحوية في ألفية ابن مالك مجزأة في عدة بحوث بما تسمح به طبيعة بحوث الترقية، فتناولت في هذا البحث مسائل التشدد النحوي عند الكوفيين في أول الأبواب النحوية وثانيها، وهما: باب المعرب والمبني وباب النكرة والمعرفة. والبقية تلحق تباعاً بإذن الله.

أهمية الموضوع:

تهدف الدراسة إلى تناول النظرية المتداولة عبر القرون بأن الكوفيين لديهم تساهل مطلق وأن هذه التساهل مبني على انعدام المنهجية لديهم، والنظر في مدى تحققها أو عدم ثبوتها من خلال التتبع النحوي لمواقفهم في بابين من أبواب النحو.

وقد جاءت الدراسة بعد هذه المقدمة على فصلين. هما:

الفصل الأول: مظاهر التشدد النحوي عند الكوفيين في المسائل النحوية في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة :

وفيه جمعت المسائل النحوية التي ظهر فيها التشدد النحوي لدى الكوفيين في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة، حيث تحصل لدي في هذين البابين تسع عشرة مسألة.

وجاء عرض المسائل على النحو الآتي:

أ. وضعت لكل مسألة عنواناً يظهر التشدد النحوي فيها .

ب. عرضت المسألة بمنهج مقارن بين المدرستين البصرية والكوفية .

ت. عضدت فهمي للمسألة بنقل أو أكثر من كتب التراث النحوي.

ث. أحلت القارئ في الهامش على مصادر نحوية أخرى في المسألة .

ج. خرّجت النصوص، والنقول والأبيات الشعرية حسب المنهج العلمي.

ح. عمدت إلى الترجيح المختصر في نهاية المسألة .

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمسائل التشدد النحوي عند الكوفيين :

وقد عرضت فيه معالم هذا التشدد من حيث صوره ومنطلقاته وأهم نتائج الدراسة .

حدود الدراسة:

مما عرفه الدارسون للخلاف النحوي أنه " ليس جماعياً يضع كل مدرسة بكامل أعلامها أمام منهج مقابل لمنهج المدرسة الأخرى، بل قد يضم أحد أعلام المدرستين إلى المدرسة الأخرى مخالفاً لمدرسته في الرأي مع المحافظة على المنهج أو مخالفاً لها في الرأي والمنهج جميعاً "[(١)].

إذا كان هذا شأناً عاماً فإنه في المذهب الكوفي أوضح وأظهر؛ لعدة أسباب من أبرزها قلة مؤلفات المدرسة الكوفية التي وصلت إلينا[(٢)]، لذا عمدت في دراستي هذه إلى أن أحصر المذهب الكوفي على ما ورد من أحد طريقين:

الأول: ما نسب في المصادر إلى الكوفيين عامة.

الثاني: ما نسب إلى الكسائي والفراء معاً، بوصفهما أشهر الأعلام الكوفية والأبلغ أثراً فيها. " وكان الفراء وشيخه الكسائي في المدرسة الكوفية بمنزلة سيبويه

(١) الخلاف بين النحويين، د. السيد رزق الطويل ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق ص ٦٨.

وأستاذه الخليل في المدرسة البصرية في تمثيلهما البداية الفعلية للنحو المقنن في مدرستيهما"[١]. ولأن الفراء وإن كان " أخذ علمه عن الكسائي وهو عمدته "[٢] إلا أنه " كان يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه"[٣] كما يقول السيوطي. فإذا اتفقا في مسألة فهذا يعني أنها رأي كوفي شائع ، فحُقّ أن ينسب للمدرسة كلها .

وكان القدماء يقرنون بينهما كثيراً في تأسيس المذهب الكوفي وترسية بنيانه.[٤]

قال ثعلب : " ذهب أهل الكوفة الكسائي والفراء إلى أن العدد لا يدخل مع هذا ، لأنه تقريب"[٥]. فالإمام ثعلب - " وهو الحارس الأمين للمدرسة الكوفية" كما يصفه الدكتور مهدي المخزومي[٦] - يجعل مذهب الكسائي والفراء مذهباً للكوفيين ، ويجعلهما بدل بعض من كل ، والبدل يحل محل المبدل منه.

---

(١) المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء أ. د. عبد العزيز بن أحمد البجادي، رسالة ماجستير كلية اللغة العربية بالرياض مطبوعة على الحاسب الآلي، ١٤١٤-١٤١٥.

(٢) المزهر للسيوطي٢/ ٤١٠.

(٣) الموضع السابق. وينظر دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، المختار دريره ص ٤٧، ٢٩٤، ٤٢٦، ٤٣٠، والمسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء أ. د. البجادي ص ٧٦٤.

(٤) نقل الزجاجي عن المبرد أن أبا العباس ثعلباً قال في إحدى المناظرات بينهما :"كذا قال الفراء والكسائي " مجالس العلماء ص٩٨. وبعض النظر على رائحة العصبية المذهبية في هذه القصة لكنها تشي بقناعة الكوفيين وغيرهم أن توافق رأي الفراء والكسائي هو رأي للكوفيين عامة. وينظر: مدرسة الكوفة. د. مهدي المخزومي ص ٦٨، ٧٤، ٧٩، ١٢٧، ١٥٢، ٣٩١

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٢٧، وينظر الخلاف بين النحويين ص ٤٧٠.

(٦) المدرسة الكوفية ص ١٥٢، وينظر الخلاف بين النحويين ص ٦٦.

قال ابن الأنباري وهو أحد أعلام الكوفة : " لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء، لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، إذ انتهت العلوم إليهما "[(١)].

أما ما انفرد به أحدهما دون الآخر أو غيرهما فلم تشمله الدراسة لكونها مقتصرة على الآراء الكوفية بنسبتها إلى المدرسة كلها[(٢)].

مفهوم التشدد في هذه الدراسة :

تتجه الدراسة إلى تحديد مفهوم التشدد النحوي بما يقابل التيسير النحوي، ويمكن حصره في الصور التالية :

- ترك الصورة الظاهرة إلى تأويل غير ظاهر.
- إبطال الوظيفة النحوية للأداة.
- المنع المطلق للظاهرة النحوية.
- تضييق الاستعمال وقصر الأوجه على وجهٍ محدد.
- زيادة قيود أو تفصيل.
- رد المسموع والتمسك بالقاعدة النحوية.

---

(١) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت: إحسان عباس ٦/٢٦١٤ .

(٢) قال أبو حيان في أحد اعتراضاته على ابن مالك :"... فبين النقلين تخالف، وهو أن المصنف وابن عصفور نقلا ذلك عن الكوفيين، والنحاس نقله عن الفراء وحده " التذييل والتكميل ٥/ ١١٧. مما يؤيد أن النقل عن عالم واحد من الكوفيين كالفراء لا يعدّ رأياً لهم . ذلك أن الفراء "كان يخالف الكسائي وينضم إلى البصريين في كثير من الأحيان، فالراصد أقواله يرى كثرة كاثرة من هذه الآراء ".كتاب: أبو زكريا الفراء. منهجه في النحو واللغة ص ٣٩٣. وينظر ص ١٣٢.

صعوبات البحث :

صعوبة البحث متجلية لي قبل الخوض فيه لكنها لم تك بالصورة التي عانيتها بعد البدء فيه، ومن ذلك:

[١] أن عددا كبيراً من مسائل البحث غير متداولة في كتب النحويين ولا مشتهرة فيها، مما يستدعي أولاً بحثاً وتنقيباً عنها في بطون المطولات، " فأي صعوبة تلك التي كانت يمكن أن تواجه الباحث في آراء الكوفيين النحوية لو لم تتيسر له مصنفات مثل تسهيل ابن مالك وشرحه، وتذييل أبي حيان ومختصره الارتشاف وغيرها من مصنفات الأندلسيين... لا شك أنه واقف على ما تفردت به المصنفات الأندلسية من التوسع في عرض أراء الكوفيين، حتى لا تكاد مسألة من المسائل تخلو من قول لهم. ومن أراد التأكد من ذلك فلا شك أن له في التذييل والارتشاف وأضرابهما غنية "[(١)]. ثم عليه أن يتوقف عندها ليفهمها فهما دقيقا ويعبر عنها تعبيراً سليما بصياغة عنوان مناسبٍ معبرٍ عن مضمون كل مسألة.

[٢] أنه لما لم يكن للكوفيين كتب نحوية متداولة استدعى الأمر التحقق من نسبة الرأي إليهم أو إلى أئمتهم بالرجوع إلى مصادر متقدمة متعددة " وهذه أكبر عقبة تصادف الباحث، فكتب الكوفيين المعبرة تعبيراً صادقاً عن منهجهم قليلة، وهي بهذه القلة لا تغطي مطالب الباحث، مما يجعلنا نضطر إلى التعرف على المنهج الكوفي من ألسنة البصريين أو مشايعيهم ومع شيء من البحث والتأمل والتحاكم إلى حقائق التاريخ نستطيع أن نرفع ما قد يلم به من زيف... تحس بأن التعبير بالبصريين والكوفيين في مسائل الخلاف ليس دقيقاً وشاملاً، وقاطعاً بل

(١) تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس. د. محمد بن عمار درين ص ٩٥٧.

هـو موضـع أخـذ ورد. وهـذا يتطلـب مـن الباحـث جهـداً أكـبر في التحـري والتدقيق"[١].

[٣] أن البحث يخوض غماراً صعباً يحاول أن يناقش نظرية متداولة وشبه مسلّمة بين الدارسين قديماً وحديثاً محاولاً تأييدها أو نفيها، مما يعني أن المقومات لن تكون في صالحه، وتتطلبت جهداً مضنياً، أتمنى أني وفقت فيه إلى إضافة علمية في الدرس النحوي بعرض جزء من مسائله ومظاهره في هذه البحث وأن يتيسر لي إكمال عرض بقية مسائله في دراسات قادمة بإذن الله، فإن كان تحقق لي ما صبوت إليه فذلك بفضل من الله وتيسير وإن كانت الأخرى فلا حول ولا قوة إلا بالله وأسأله العفو والمغفرة.

(١) الخلاف بين النحويين ص ٤٩٣.

الفصل الأول

مظاهر التشدد النحوي عند الكوفيين في المسائل النحوية في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة.

باب المعرب والمبني.

[١]: فعل الأمر مركبٌ لا بسيط:

اختلف النحويون في حقيقة فعل الأمر بين الإعراب والبناء، فذهب البصريون إلى أنه بسيط على ظاهره دون أي تغيير بحذف أو تقدير، فهو مبني كالفعل الماضي.

بينما ذهب الكوفيون إلى أنه ليس على ظاهره، بل هو مركب لحقه التغيير بحذف حرفين منه لكثرة الاستعمال، أحدهما: لام الأمر الجازمة، والآخر: حرف المضارعة للمخاطب، وهما وإن حذفا إلا أنهما معتبران لبقاء الفعل معرباً[(١)].

قال الزجاجي: " وأجمع النحويون من البصريين والكوفيين على أن الفعل إذا دخلت عليه هذه اللام كان مجزوماً بها، لغائب كان أو حاضر كقولك: ليذهب زيدٌ ولتركب يا عمرو. ثم اختلفوا في فعل الأمر للمخاطب إذا كان بغير اللام كقولك: اذهب يا زيدُ، واركب يا عمرو. فقال الكوفيون كلهم: هو مجزوم أيضاً بإضمار اللام؛ لأن أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في كلامهم فحذفت اللام منه وأضمرتْ، لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه، لا سيما إذا عُرف موقعه ولم يقع فيه لبسٌ، فتقدير قولهم: اذهب يا زيدُ: لتذهب يا زيدُ، هذا أصله، ثم حُذف وأضمرت اللام، فهو عندهم مجزومٌ بإضمار اللام. وأجمع البصريون على

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩، وشرح القصائد السبع للأنباري ص٣٨، والإنصاف ٥٢٤/٢، والتبيين للعكبري ص ١٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤.

أن هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو غير معرب كقولك: اذهب يا زيدُ، واركبْ، وانطلقْ، وما أشبه ذلك "[(١)].

انطلق الكوفيون في حصرهم الأفعال في الماضي والمضارع بالنظر إلى دلالة الزمن حيث إن الفعل -حتى عند البصريين - لا ينفك من هذين الزمنين: إما أن يدل على المضي والفوات وهذا له الفعل الماضي، وإما أن يدل على الاستقبال وهذا له المضارع والأمر، لكن لم تسعفهم الحالة الإعرابية لفعل الأمر فهي ثابتة مختلفة عن شقيقه المضارع الذي يتغير بتغير العوامل، فلجأوا إلى هذا التأويل المذكور الذي يقوم على حذف حرفين مؤثرين في المعنى والإعراب. وهذا تكلف ظاهر وبعد عن الظاهر.

ويلحظ من نص الزجاجي أن هذا الرأي للكوفيين كلهم مما يعني أن بعض الآراء المنسوبة للكوفيين هي لبعضهم كما ذكرت في المقدمة.

[٢]: إعراب الأسماء الستة من مكانين: حركة وحرف.

قد " اختلفوا في الأسماء الستة وهي: أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مالٍ على سبعة مذاهب"[(٢)]. من حيث تحديد حرف الإعراب وعلامة الإعراب بتفصيل مذكور في كتب النحويين[(٣)]، بين من يجعل حروف المد فيها هي الإعراب ومن يجعلها حرف إعراب والإعراب مقدرٌ فيها، ومن يجعل قبلها إعراب، وهؤلاء جميعاً يحصرون الإعراب في مكان واحد وشيء واحد، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها معربة من مكانين: حروف المد وحركات ما قبلها.

---

(١) كتاب اللامات للزجاجي ص ٩٤.

(٢) التبيين للعكبري ص ١٩٣. وقد سرد السيوطي فيها اثني عشر مذهباً. ينظر الهمع ١/ ١٢٥-١٢٧.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد ٢/ ١٥٥، والإنصاف ١/١٧-٣٣، والتبيين ص ١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش١/٥١، شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٣.

قال أبو البركات الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة، وهي: أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال معربة من مكانين. وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب"[(١)].

لقد نحا الكوفيون بهذا الرأي إلى نحو غير مسبوق في كلام العرب بجعل الإعراب له مكانان، إذ لم يعهد في كلامهم ذلك كما قال ابن مالك: " فهذه خمسة أقوال، أضعفها الثالث، لأن فيه مخالفة النظائر ... وهذا الوجه وارد على القول الثاني مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين "[(٢)]

وقال الزبيدي: " قال الكوفيون: الأسماء الستة المعتلة المضافة معربةٌ من جهتين بحركة مفردها، وبالحرف ... وقال البصريون: إنما هي معربة من جهة واحدة... وهذا هو الأصح.

وما ذكره الكوفيون مردود بأنه لا يوجد في كلام العرب معربٌ له إعرابان، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين، فبطل ما قالوه "[(٣)].

ومن هنا يظهر لنا أن " رأي الكوفيين وإن كان مبنياً على ملاحظة دقيقة للعلامتين المتلازمتين الضمة والواو، والفتحة والألف، والكسرة والياء، إلا أن إجراء البصريين لها مجرى الثلاثي التام في إعرابهن بالحركات أقرب إلى الطبيعة اللغوية من الإعراب الغريب الذي رآه الكوفيون مع أنهم جميعاً متفقين أنها ثلاثيات الأصول "[(٤)].

---

(١) الإنصاف ١/ ١٧ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ١/٤٣.

(٣) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٢٨.

(٤) الخلاف بين النحويين ص ١٩٩.

[٣]: علة بناء الظرف (الآن) بأنه مركب منقول.

(الآن) بمعنى: الوقت الحاضر، من ظروف الزمان غير المتصرفة. وقد اختلف النحويون فيه هل هو معرب أم مبني، على قولين. والقائلون ببنائه -وهم الجمهور - اختلفوا في علة بنائه، فذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح لشبهه باسم الإشارة، فهو عندهم بسيط. وذهب الكوفيون إلى أنه مبني على الفتح لأنه منقول من الفعل الماضي، وأن أصله: (آنَ لك أن تفعل)، ثم لحقتها الألف واللام، كما لحقت الفعل الماضي في بعض الشواهد، وبقي الفتح فيها استصحاباً للأصل، فهو عندهم مركب من: الألف واللام بمعنى الذي، ومن (آن) المنقول من الفعل الماضي[(١)].

قال أبو البركات الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن (الآن) مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ، من قولهم: آنَ يئينُ، أي حان، وبقي الفعل على فتحته.

وذهب البصريون إلى أنه مبني؛ لأنه أشبه اسم الإشارة، ولهم فيه أيضاً أقوال أخر، نذكرها في دليلهم.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنك إذا قلت: الآن كان كذا، كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا، وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف"[(٢)].

يعجب المرء -وما كان يتصوّر – من أن مثل هذا التكلف والتشدد في التأويل يصدر من كوفي، فكم حمّلوا هذه الكلمة اللطيفة من أثقال، ثم ذهبوا يحذفون منها

---

(١) ينظر: الكتاب٢/٤٠٠، ومعاني القرآن للفراء١/ ٤٦٨، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٢٤، وتهذيب اللغة ١٥/٥٤٧، والإنصاف ص ٥٢١ وما بعدها، وشرح المفصل ٤/١٠٣، وشرح التسهيل ٢/٢٢٠.

(٢) الإنصاف ص ٥٢١ وما بعدها.

لتخف هذه الأثقال ؟! وكيف قاسوها على أصل شاذ ضعيف، ألا وهو دخول الألف واللام على الفعل الماضي؟! ثم إن دليل استصحاب الأصل لا يقوم حجة وحده .

[٤]: جمع المؤنث السالم لا يقع للكثرة .

يوسِّع البصريون دلالة جمع المؤنث السَّالم على القليل - وهو ما دون العشرة - وعلى الكثير وهو ما فوق ذلك. بينما قصرها الكوفيون على القلَّة وهو ما دون العشرة فحسب.

قال الزبيدي: "قال البصريون: الألف والتَّاءُ في المجموع بهما يقعان للقليلِ والكَثِيرِ، والقليل العشرة فما دونها، والكثيرُ ما فَوْقَ ذلك. وقال الكوفيون: بل هما لأقلّ العدد فقط. وهذا هو الأصحُّ وبه قطع الزَّمخشري[(١)] والحريري[(٢)] في موضع، وخلائق لا يحصون".[(٣)]

ما قاله الفريقان معتمد على تتبع السماع عن العرب ومدى استعمالهم لهذا الجمع، فهي مسألة لغوية لا تعلق للتركيب بها، ويعتمد على التحقق من كتب المعاجم غير أن جمهور المتأخرين على رأي الكوفيين .

[٥]: حركة العين لا تتبع حركة الفاء قياساً في جمع المؤنث السالم.

نقل سِيبَوَيْهِ عن بعض العرب أَنَّهم يُتْبِعُون عينَ جمع المؤنث السَّالم حركةَ فائه، وذهب إلى أنَّ ذلك قياس[(٤)]. بينما ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّ ذلك مقصورٌ على أسماء محفوظة، ولا يقاس عليها.

---

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٢٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠.

(٢) لم أجد رأيه في شرح ملحة الإعراب ت شيخنا. فائز فارس رحمه الله .

(٣) ائتلاف النصرة ص٩٠ ؛ وينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٢٩٨.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٣٩٧.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: "ويجوزُ الإتباع لحركة الفاء فتقول: غُرُفات وهي لغة الحجاز وأسد، والتَّسكينُ لغة تميم وناسٍ من قيس، وَتَقُولُ: سِدِرَات، وَهِنِدَات، تتبع العين الفاء، وهي لغةٌ نَصَّ عليها الأخفش،[(١)] وَنَصَّ سِيبَوَيْهِ[(٢)] على جواز ذلك واطراده، وَقَصَرَهُ الفَرَّاءُ على المسموع. وفي كتاب أبي الحسن الهشيم: لا يُجِيزُ الكوفيون كِسِرَات: يعني بكسر السِّين في جمع كِسْرَة".[(٣)]

المذهب الكوفي ضيّق الاتباع وحصره على المسموع، والبصري أوسع في إجازة القياس على المسموع لكثرته، وهي لغات منسوبة فلا داعي للتضييق خاصة وهي غير مؤثرة في التركيب.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٨١-١٨٢.

(٢) ينظر الكتاب ٣/٣٩٧؛ والمخصص ١٧/٨٢.

(٣) الارتشاف ١/١٧٠ (١/٣٥٣). تعمدت عند ورود كتاب الارتشاف لأبي حيان خاصة أن أحيل على النسختين لكثرة تداولهما وتيسيراً على القارئ، وقد ميزت النسخة الحديثة بتحقيق د. رجب عثمان وإشراف رمضان عبد التواب بأن وضعتها بين قوسين في كل المواضع .

باب النكرة والمعرفة.

[٦]: إلزام مشاكلة ضمير الشَّأن لسياق الجملة في التذكير والتأنيث.

يعرِّف النَّحويون ضمير الشَّأن بأنَّه ضميرُ المفرد الغائب أو الغائبة، يكون في صدر جملة مفسرة دلالته؛ ولا يعود إلى موجود في الجملة أو في المقام، وإنَّما يراد به تنبيه السَّامع والمخاطب إلى السِّياق العام، ويعبر عنه أيضا بضمير القصة.

ولكونه لا يرتبط بأحد مكونات الجملة الملفوظة؛ فإنَّ البصريين أجازوا مخالفته لتركيب الجملة من حيث التَّذكير والتَّأنيث، وإنْ كانَتْ المطابقة هي الأولى عندهم، أما الكوفيون فقد أوجبوا المشاكلة بينه وبين دلالة الجملة[(١)].

قال الزَّبيدِيُّ: "ذَهَبَ البصريُّون إلى أنَّ ضميرَ الشَّأن والقصَّة إذا كَانَ بلفظ المؤنَّثِ، يَجُوزُ أَنْ يكونَ عَلَى لفظه، وَإِنْ كَانَ بعده المذكَّر، مثل: إنَّها زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ. أي: إنَّ القصَّة زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ.

وذَهَبَ الكوفيُّون إلى أنَّه لا يَجُوزُ ذَلِكَ إلاَّ مع المؤنَّث خاصَّةً، فيقال: إنَّها هِنْدٌ ضَرَبْتُها. وأمَّا مع المذكَّر فلا يَجُوزُ إلاَّ: إنَّه زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"[(٢)].

يترجح المذهب الكوفي القائم على إيجاب المشاكلة ومنع المخالفة بكونه أقرب إلى تناسق مفهوم الجملة وتوحّد مكوناتها.

[٧]: منع مراعاة مطابقة التكلم والخطاب في الضَّمير الرابط في صلة الموصول.

يدلُّ الاسْم الموصول بفروعه على الغيبة؛ ولذا فإنَّ الأصل في الضَّمير العائد إليه من صلته أنْ يكُونَ ضميرَ غيبة، ويجوز عند الجمهور أن يأتي مشاكلاً الضمير المخبر عنه باسم الموصول. ومنع الكوفيون المشاكلة وأوجبوا الغيبة.

---

(١) ينظر: الكافية الشافية ٢٣٦/١، والمساعد ١١٦/١؛ والهمع ٢٣٣/١.

(٢) ائتلاف النصرة ص ٨٠. وينظر الارتشاف ٤٨٦/١(٩٤٨/٢).

قال أَبُو حَيَّانَ: "وإذا ابتدأتَ بضميرِ متكلم أو مخاطب، وَأَخْبَرْتَ عنه بالَّذِي وفروعه، أوْ بموصوف بالَّذِي، أو بنكرة جَازَ أَنْ يَعُودَ الضَّميرُ مما بعد الموصول أو النَّكرة غائبًا نحو: أنا الَّذِي قام، ... ويجوز أنْ يعودَ مطابقًا للضَّمير في تَكَلُّمِهِ، أَوْ خِطابهِ فتقول: أنا الَّذِي قُمْتُ، وَأَنْتَ الَّذِي قُمْتَ ... والتَّثنية والجمع، والتَّأنيث يُجْرَى هذا المجرى.

ومراعاة ضمير المتكلم، أو الخطاب كثيرٌ في لسان العرب نثرًا ونظمًا، فَقَوْلُ مَنْ خَصَّ ذلك بالشِّعر، وقول مَنْ مَنَعَ ذلك، وهم الكوفيون خطأ ...".[(١)]

إذا كان الكوفيون أهل رواية كما هو المتعارف عليه فكيف منعوا المشاكلة مع كثرتها ؟! لكن لعل قلته في النثر بدرجة لم يرق عندهم للقياس عليه، إلا أن سهولته وقبول السمع له تؤيد الرأي البصري بالقياس .

[٨]: منع المخالفة بين الضميرين في صلة الموصول إذا لم يفصل بينهما فاصل.

قَدْ تَحْوي جملةُ صلة الموصول الواقع خبراً لضميرٍ سابقٍ أكثرَ من ضميرٍ عائدٍ.

وقد اخْتَلَف النَّحويون حينئذ في مسألة المشاكلة والمخالفة بين هذه الضمائر، فأَجَازَ البصريون المخالفة مطلقًا، سواءٌ فُصِلَ بين الجملتَيْنِ بفاصلٍ أَمْ لا. ومنعَهَا الكوفيون مَعَ عدم الفَاصِل، وأَجَازُوهَا مَعَ الفَاصل.

قال أَبُو حَيَّانَ: "وإذا كان ضميران في هذه المسائل، جازَ لَكَ أَنْ تُخَالفَ بين الضَّميرين، فَتَجْعَلَ أحدهما غائبًا، والآخر مطابقًا للضَّمير؛ فإنْ فَصَلْتَ بين الجملتين جَازَ ذلك باتفاق نحو: أَنا الَّذِي قَامَ في الدَّار وَضَرَبْتُ زَيْدًا، وأنا الَّذِي قُمْتُ في الدَّار وَضَرَبَ زَيْدًا، وإنْ لم يُفْصَلْ أجازه البصريون نحو: أنا الَّذِي قَامَ وَخَرَجْتُ، وأنا الَّذِي

(١) الارتشاف ١/٥٣٧ (٢/١٠٢١).

قُمْتُ، وَخَرَجَ. ولا يجوز ذلك عند الكوفيين، قيل: والسَّماعُ وَرَدَ بالفصل بين الجملتين... ".[١]

إذا كان الكوفيون منعوا المشاكلة بدون عطف فمن باب أولى منعهم مع العطف، وسبق الترجيح في سابقتها للمشاكلة، إلا أنه مع العطف يترجّح عندي الرأي الكوفي بلزوم الغيبة وعدم المشاكلة حفاظاً على تناسق الجملة واتساق ضمائرها.

[٩]: منع اتصال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لباب (أعطى).

مَنَعَ الكوفيون اتِّصَال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل متعدٍ لاثنين غير قلبي من باب (أَعْطَى) إذا كَانَ المفعولان ضميرَيْنِ غائِبَيْنِ من جِنْسٍ واحدٍ، فيُقَال: أكْرَمْتُ زَيْدًا، والدَّرْهمُ أَعْطَيته إيَّاه. وأَجَازَ البصريون الاتِّصالَ في هَذِهِ المسألةِ فيقال: أَعْطَيْتُهُوه.

قال ابن عقيل: "حكى الكسائي: هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهموها. وهو قليل، فإن اشتبها لفظا امتنع. فلا يجوز زيد الدرهم أعطيتهموه".[٢]

وقال أَبُو حَيَّانَ: " الانفصالُ أَحْسَنُ. وَأَنْكَرَ الكوفيون الاتصال، وَزَعَمُوا أنَّ البصريين قاسُوه نحو: أَعْطَيْتُهُوه، وهو مسموعٌ عن العرب".[٣]

لم أجد من ذكر السماع عن العرب في هذه المسألة غير أبي حيان، مما يترجح أن البصريين دليلهم قياس لا سماع.

ويلحظ الثقل والإطالة في النطق مع الاتصال مما يرجح وجوب الانفصال هنا كما هو المذهب الكوفي.

---

(١) الارتشاف ١/٥٣٨ (٢/١٠٢٣).

(٢) المساعد ١/١٠٥.

(٣) الارتشاف ١/٤٧٩ (٢/٩٣٨) ؛ وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨، والهمع ١/٢٢٠.

[١٠]: لزوم انفصال الضمير بعد (إنما) :

من القواعد المقررة عند النحويين أنه متى أمكن اتصال الضمير لم يلجأ للانفصال، ومتى تعذر الاتصال وجب الانفصال.

ومن المواضع التي اختلفوا فيها بين إمكانية الاتصال وعدمه وقوع الضمير بعد (إنما)، فقد ذهب الكوفيون إلى وجوب انفصال الضمير بعدها، ولم يوجبه البصريون[(١)].

قال في التذييل : " ذكر المصنف أنه يتعين انفصال الضمير في اثنتي عشرة صورة، وبدأ أولاً بصورة مختلفٍ فيها، وهو قوله " إن حصر بإنما "[(٢)] ... وهذه صورة اختُلف فيها كما ذكرنا: فذهب س[(٣)] إلى أن فصل الضمير بعد (إنما) ضرورة، وأن الفصيح اتصاله. وذهب الزجاج إلى أن فصلة ليس بضرورة. وذهب المصنف إلى أنه متعين الانفصال "[(٤)].

---

(١) ينظر المراجع الواردة في الإحالات الآتية .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. ص ٢٦.

(٣) ينظر الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) التذييل والتكميل ت . هنداوي ٢/ ٢١٥. ويلحظ عدم ورود ذكر الكوفيين في المسألة مطلقاً، وأن الخلاف دائر بين سيبويه والزجاج.، وكذلك الحال في كل شروح التسهيل التي رجعت إليها كشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/١، والتمهيد لابن يعيش ٥٢٠، ونتائج التحصيل الدلائي ١/ ٢/ ٥٩٧، وكذلك في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٠٥، والتصريح ١/ ١٠٥، والهمع ٢١٧/١. ولم أجد رأي الكوفيين في الموفي ص ٥٢٤. ومع ذلك فقد رأيت صاحب كتاب تأثير الكوفيين بنحاة الأندلس د. محمد درين ينسب للكوفيين إيجاب الانفصال ومنع الاتصال في هذا الموضع بقوله: " وقد اختلف في انفصال الضمير بعد (إنما) على قولين: الأول: يجب انفصال الضمير بعدها، وعلى ذلك الكوفيون، ووافقهم ابن مالك. الثاني: ذهب سيبويه إلى هذه المسألة ليست من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير، وانتصر أبو حيان لهذا القول". ١/ ١١٦. فلعله وقف عليه في مواضع لم أهتدِ إليها .

والمسألة خلافية بين المتأخرين في الترجيح لكن الأدلة تظاهرت بجواز الاتصال، إذ وردت آيات من القرآن الكريم لم يقع الضمير بعدها منفصلاً مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[١]. وقولـــه: ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٢].

[١١]: منع عود الضَّمير على المتأخر (الإضمار قبل الذِّكر).

يذكر النَّحويون في تعريف الضَّمير بأنه "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أو حكما"[٣].

ولذا فإنَّ بعضَهُم يرى أنَّه لا يمكن عكس المسألة، ومجيء الإضمار قبل الذِّكْر، وهم الكوفيون، وأَجَازَهَا البصريون.

قَالَ ابنُ مَالكٍ: "ومثل: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ، قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[٤] ومثل: غُلامَهُ ضَرَبَ زَيْدٌ، قول العرب: في بيته يُؤْتَى الحكَم،[٥] وشَتَّى تَؤُوبُ الْحَلَبَةُ،[٦] فإن " بيته " في موضع نصب بـ "يؤتى" والهاء عائدة على الحكم، وقد تقدما على العامل والمفسر، ... والكوفيون لا يجيزون مثل هذا، وسماعه عن فصحاء العرب، وهو حجَّة عليهم"[٧].

---

(١) سورة الزمر:آية رقم ١٠ .

(٢) سورة يوسف: آية رقم ٨٦.

(٣) شرح المقدمة الكافية: ابن الحاجب ٢/ ٦٧٥.

(٤) سورة طه: آية رقم ٦٧.

(٥) مجمع الأمثال ٢/٧٢.

(٦) مجمع الأمثال ١/٣٥٨.

(٧) شرح التسهيل ١/١٦٠، وينظر: الارتشاف ١/٤٨٤ (٢/٩٤٤) ؛ والهمع ١/٢٢٦، وينظر رأي الفرَّاء

على الرغم من مخالفة الغرض الأساس للضمير وهو الإشارة المعنوية إلى مذكور سابق إلا أن توسع العرب في ألفاظها ربما اعتماداً على قرائن أخرى أو الاحتكام إلى التقديم والتأخير العقلي أجاز الإضمار قبل الذكر وجعله قياساً كما يرى البصريون.

ومن ذلك إضمار الفاعل لفعل متقدم، قبل إظهاره مع فعل متأخر، فأجازه البصريون ومنعه الكوفيون.

قال أبو بكر بن السراج: " واختلفوا في قولهم: (ما أراد أخذ زيدٌ)، فأجازه البصريون، ورفعوا زيداً، (بأخذ) وفي (أراد) ذكر من زيد، وأبى ذلك الكوفيون، ففرقوا بينه وبين (غلامَه ضرب زيدٌ) بأن الهاء من نفس الاسم بمنزلة التنوين فصار بمنزلة: غلاماً ضرب زيدٌ"[(١)]

[١٢]: منع تأخر عامل (أي) الموصولة.

تأتي (أيّ) المشددة على ستة أوجه ومعانٍ ذكرها النحويون على اختلاف في تفاصيلها حتى أفرد لها بعضهم باباً، وطال نقاشهم فيها من عدة أوجه[(٢)].

ومن هذه الأوجه مجيئها اسماً موصولاً بمعنى الذي أو أحد فروعه. ولها حينئذٍ أحكام تختص بها عن أخواتها.

ومن ذلك ما يتعلق بعاملها وترتيبه معها، فقد أوجب الكوفيون أن يكون متقدماً عليها، ومنعوا تأخره عنها، بينما لم يوجب ذلك البصريون[(٣)].

في: الأصول في النحو ٢/٢٤٠؛ وتنظر المسألة في: شرح اللمع لابن برهان ١/٥٧؛ والإنصاف ١/٦٥؛ وأسرار العربية ٨١؛ والتبيين ٢٤٨- ٣٨٥؛ وشرح المفصل ١/٩٢.

(١) الأصول في النحو ٢/٢٣٩ .

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٩٥- ٣٠٠، ومغني اللبيب ص ١٠٧، ورسالة (أي المشددة، عثمان النجدي ص ٤٥-٥٥.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/١٩٩؛ والارتشاف ١/ ٥٣١ (٢/١٠١٥) ؛ والتذييل والتكميل ٣/٥٧؛ وشرح

[١٣]: لزوم استقبال عامل "أيّ" الموصولة .

ومما أوجبه الكوفيون مع أي الموصولة أيضاً أن يكون العامل فيها دالاً على الاستقبال، ولا يصح مضيه تمسكاً بكون المسموع فيها كذلك. ولم يلتزم البصريون ذلك وقاسوها على أخواتها الموصولات.

قَالَ ابنُ مالكٍ عن هذه المسألة وسابقتها: "وَمِنَ المستعملِ بِمَعْنَى الَّذِي وفروعه "أيّ"، مضافة إلى معرفة لفظًا كقولك: اقصد أيَّهم هو أكرم، أو نية كقولك: سل منهم أيًّا تلقاه، ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره، وقال الكوفيون بلزوم ذلك ولا حجَّة لهم إلاّ كون ما ورد على وفق ما قالوه..".[(١)]

ابن مالك بمناقشته للكوفيين أبان بأن الموصولات كلها جاء فيها تأخر العامل ومضيه بما فيها أي، وأن استثناء الكوفيين لأي دون أخواتها بهذين الأمرين ليس له موجب لأن الأصل أن تنضوي مفردات الباب في حكم واحد.

[١٤]: منع بناء "أيّ" الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها.

من خصائص "أي" ظُهورُ حركاتِ الإعْرَاب عَلَيْهَا، إذَا كَانَتْ مُضافةً، وحُذِفَ الضَّميرُ العائد عليها، الواقع مبتدأ في صدر جملة الصِّلة.

وقَدْ أَجَازَ البصريون فيها في هذه الحال البناءَ على الضَّم، ومَنَعَه الكوفيون، وأوجبوا بقاء الإعراب.

الكافية ٢٢/٣؛ والمساعد ١/ ١٤٨، والتصريح ١٣٥/١؛ والهمع ٢٩٢/١، و(في النحو العربي) ص ١٩٥-١٦٣.

(١) شرح التسهيل ١٩٩/١.

قال أبو البركات الأنباري: " ذَهَبَ الكوفيون إِلَى أَنَّ "أيهم" إذَا كان بمعنى الَّذِي وحذف العَائد من الصِّلة معرب نحو قولهم: لأضربن أيَّهم أفضل، وَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّه مَبْني عَلَى الضَّمِّ".[(١)]

وقال أَبو حَيَّانَ: "ومذهب سِيبَوَيْهِ[(٢)] أَنَّهُ يَجُوزُ بناءُ "أيٌّ" هذه على الضَّم، بِشَرْطِ أنْ تكونَ مضافةً، وقَدْ حُذِفَ المبتدأ الَّذِي هو صدر صلتها، فيجيز: اضْرِبْ أيُّهم قَائِمٌ، وامْرُرْ بأيُّهم قَائِمٌ، ويجيز الإعراب، وذهب الكوفيون والخليل[(٣)] ويُونس[(٤)]: إلى أَنَّه لا يجوز فيها إذ ذاك إلاَّ الإعراب ...".[(٥)]

الآية التي دار حولها النقاش وتمسك بها كل فريق وهي أقوى الأدلة هي قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[(٦)] حيث تمسك بها البصريون على أن ضمة (أيهم) ضمة بناء إذ الموضع موضع نصب لو هي معربة كما قال الكوفيون.

بينما تمسك الكوفيون بالآية بقراءة أخرى جاءت بالنصب.[(٧)]

---

(١) الإنصاف ٧٠٩/٢؛ وينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/١-٤٨؛ وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣-٢٥؛ وشرح الكافية ٥٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٣/٢-٤٠٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٩٨/٢.

(٤) ينظر رأي يونس في: التمام لابن جني ٢٠١؛ وشفاء العليل ٢٣٤/١؛ وشرح التسهيل ٢٠٨/١؛ والمغني ٤١٧/٢، والأشموني ١٦٦/١.

(٥) الارتشاف ٥٣٤/١ (١٠١٧/٢) ؛ وينظر: مغني اللبيب ١٠٧؛ والتصريح ١٣٧/١.

(٦) سورة مريم آية ٦٩.

(٧) قراءة شاذة قرأ بها هارون القارئ الأعرج، ومعاذ بن مسلم . ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٣-٢٥، والتبيان للعكبري ٨٧٨/٢، والجامع للقرطبي ١٢٢/١١.

والمتأمل في تخريج الفريقين يرى رجحان الرأي البصري وضعف الرأي الكوفي ؛ لأنه استدل بقراءة شاذة على النصب ، وخرّج القراءة المتواترة بتكلف[(١)] .

[١٥]: منع الجمع بين الحمل على اللَّفظ والحمل على المعنى في صلة "من" و"ما" الموصولتين إذا لم يفصل بين الحملين بفاصل من حيث الإفراد وخلافه.

يذكر النَّحويون أنَّ "مَنْ" و"مَا" موصلان مشتركان ، وأنهما مفردا اللَّفظ مُذَكّران ، فإنْ عُنِيَ بهما غير مفرد مذكر كأن يكون مثنى أو جمعًا أو مؤنثًا ، فيحمل الكلامُ عَلَى مراعاة لَفْظِهما من الإِفْرَادِ والتَّذْكِير ، كما يجوز الحمل على المعني بهما من تثنية أَوْ خلافها ، كما أنَّه يجوز الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في حالة تعدد الضَّمائر.

وهذا الجمع بين الحملين متفقٌ عَلَيْه في حالة وجود فاصل بين جملتي الضَّميرين أَوْ الضَّمائر. وممتنعة عِنْدَ الكوفيين مع عدم الفصل.

قال أبو سعيد السيرافي : " اعلم أن (من) و(ما) لهما لفظ ومعنى ، والألفاظ الجارية عليهما يحق أن تكون محمولة على لفظيهما ومعناهما. فإذا جرت على لفظهما ، كان مذكراً موحّداً ، تقول : (من قام) ، سواء أردت واحداً أو اثنين أو جماعة من مذكر ومؤنث... ويجوز أن تحمل الكلام على معناهما ، فتقول : (من قامت) إذا أردت مؤنثاً"[(٢)] .

وقال أَبو حَيَّانَ : "وَيَجُوزُ الجمعُ بين الحملين ، والأحسنُ أَنْ يبدأ بالحمل على اللفظ نحو : قوله تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

(١) ينظر إليها في الإنصاف ص ٧٠٩ وما بعدها.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق عبد التواب ٢/ ٣٨٤، ٣٨٥. وينظر شرح التسهيل ٢١٢/١.

وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [(١)] ثم قال: ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ ... وَيَجُوزُ أنْ تبدأَ بالحمل على المعنى، ثُمَّ بالحمل على اللفظِ باتفاق؛ إنْ وَقَعَ بين الجملتين فَصْلٌ نحو: مَنْ يقومون في غَيْرِ شيء، وَيَنْظُرُ في أمورنا قَوْمُكَ، فَإِنْ لَمْ يُفْصَل فَقُلْتَ: مَنْ يَقُومونَ، وَيَنْظُرُ في أُمُورنا قَوْمُكَ لَمْ يجز عند الكوفيين، وأجاز ذلك البصريون، والسَّماع وَرَدَ مع الفصل هكذا نَقَلَ السِّيرافي". [(٢)]

الفصل بين المتلازمين أو المتكاملين يغيّر كثيراً من أحكام الجملة، ولعل هذا ما يقوي الرأي الكوفي في التفريق بين ما جاء فيه الفصل بين جملتي الموصول المتعاطفتين وما لم يأت معه الفصل في مراعاة اللفظ والمعنى، خاصة وأن النقل لم يرد مع عدم الفصل.

[١٦]: منع الحمل على اللفظ مع (من) و(ما) إذا ظهر الحمل على المعنى قبله.

من المسائل الدقيقة في باب الحمل مع (من) و(ما) ما إذا ورد بعدهما ما يدل على تأنيث المراد بهما أو تثنيته أو جمعه فإنه والحالة هذه لا يجوز مراعاة اللفظ.

قال أبو سيعد السيرافي: " ويجوز أن تحمل الكلام على معناهما، فتقول: من قامت، إذا أردت مؤنثاً، وفيكم من يختصمان، ومن يقومان، ومن يقمن، ومن يقومون. قال تعالى: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ [(٣)] فذكّر (يقنت) على لفظ (من)، وأنّث (تعمل) على معناها، ولو ذكّرهما على اللفظ أو أنّثهما على المعنى لجاز.

---

(١) سورة النحل: آية ٧٣.

(٢) الارتشاف ١/٥٤١ (٢/١٠٢٤).

(٣) سورة الأحزاب آية رقم ٣١.

وبعض الكوفيين يزعم أنه لا يجوز تذكير الثاني، لأنه قد ظهر تأنيث المعنى بقوله﴿ منكن ﴾، وهذا غلط لأنا إنما نرده إلى لفظ (من) ....فبطل بما ذكرناه ما توهمه الكوفي "[(١)].

والذي يظهر لي ضعف التشدد الكوفي في هذه المسألة، وجواز التذكير كما هو ظاهر الآية.

[١٧]: منع الجمع بين جملتين مختلفتي الضمير في صلة الموصول من حيث الحضور وخلافه.

قد سبق القول بأنه لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود على الموصول، يربطها به، وحكمه المطابقة للموصول في الإفراد والتذكير على خلاف قد سبق.

ومن المطابقة أيضا المطابقة في نوع الخطاب بين الحضور أو الغيبة. فقد جازت المخالفة في بعض الصور، ومنها ما إذا وجدت جملتان في الصلة فيجوز عند بعض النحويين أن يكون ضمير أحدهما للغيبة والآخر للحضور.

قال السيوطي: " وأوجب قومٌ الغيبة مطلقاً، وأوجبها قوم في السعة. وعلى الجواز بشرطه إن وجد ضميران جاز في أحدهما مراعاة اللفظ، وفي الآخر مراعاة المعنى...

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يفصل بينهما نحو: أنا الذي قمت وخرجت، فلا يجوز عندهم: وخرج. والبصريون أطلقوا "[(٢)].

يظهر لي أن المنع الكوفي في محله، وهو المتسق مع الذائقة اللفظية، وعدم المغايرة بين متماثلين في سياق واحد.

---

(١) شرح السيرافي ٢/ ٣٨٥.

(٢) الهمع ١/ ٢٩٩.

[١٨]: وجوب التَّفريق بين الصِّفات التي يفرق بين تذكيرها وتأنيثها بالتاء في مراعاة اللَّفظ والمعنى مع "من" و "ما" :

يتفرع من مسألة الحمل على اللفظ أو المعنى بالنسبة لمتعلقات (من) و (ما) مسائل كثيرة، سواء فيما يتعلق بلفظ الضمائر أو ألفاظ التوكيد أو الإخبار بالصفات والمشتقات أو نحوها.

من ذلك مسألة الإخبار عنهما بصفة خاصة بالمذكر أو صفة خاصة بالمؤنث، فإن الكوفيين حينئذ يوجبون حمل الكلام على المعنى، ويمنعون الحمل على اللفظ لما يحدثه من لبس.

قال أَبُو حَيَّانَ: "... وإنْ لَمْ يَرْجِعْ إلى مادة واحدة، وَأَدَّى الحملُ إلى جَعْلِ صفة المذكر للمؤنث والعكس، فقال بَعْضُ أصحابنا: لا يجوزُ ذلك عند الكِسَائِيِّ، ولا الفَرَّاءِ، ولا أحد من البصريين، وقال بَعْضُ أصحابنا: مَنَعَ الكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ الحملَ، على لَفْظِ المذكر، فيقولان: مَنْ كانَ عجوزًا جارِيَتُك، ولا يجيزان: مَنْ كانَ شيخًا جارِيَتُكَ، ولا يجيزان: مَنْ كانَ غُلامًا جارِيَتُكَ إلاّ على لُغَةِ مَنْ قال شَيْخُه وغُلامُه، والأحسن عند الفَرَّاءِ: مَنْ كان عجوزًا جاريتك، لأنَّ شَيْخَهُ وغلامَهُ قليلٌ في كلامهم، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك؛ لأنهم أطلقوا ولم يفصلوا. انتهى".[(١)]

مراعاة الكوفيين لضرورة زوال اللبس في هذه المسألة مرجح لرأيهم؛ إذ يلاحظ وقوعه في مثل: من كان شيخاً جاريتك، إذ إن (شيخاً) يكثر في المذكر وبالتالي إذا استعلمت للمؤنث وجب التأنيث.

---

(١) الارتشاف ١/٥٤١ (١٠٢٧/٢).

[١٩]: منع الحمل على معنى الضمير العائد على (من) إذا لم يكن ما بعده خبراً له .

من المسائل المتفرعة على مسألة الحمل على لفظ (من) و (ما) أو معناهما أيضا، مسألة وقوع لفظ التوكيد (أجمعين) ونحوه بعد الضمير العائد على (من) من صلتها، فإن الكوفيين يوجبون أن يحمل هذا التوكيد على لفظ (من)، ولا يجوز نصبه بالنظر إلى موضع الضمير العائد عليه .

قال أَبو حَيَّانَ: "وإذا لَمْ يكن الضَّميرُ المحمول على اللفظ مخبرًا عنه بما بَعْدَهُ وَأَرَدْتَ حَمْلَ ما بَعْدَهُ عليه، حَمَلْتَهُ على اللَّفظ، ولا يجوز حَمْلَهُ على معناه عند الكوفيين فَتَقُول: مَنْ ضَرَبْتُه أجمعون قَوْمُك، فتحمل على مَنْ، ولا يجوز النَّصبُ تأكيدًا للضَّمير على معناه، وأصول البصريين تقتضي جوازَ ذلك وهو الصَّحيح ".[(١)]

مراعاة الأقرب وهو الضمير في التأكيد أقوى وأولى من التكلف في إيجاب رده للموصول.

---

(١) الارتشاف ١/٥٤١ (١٠٢٧/٢).

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية لمسائل التشدد النحوي عند الكوفيين في بابي المعرب والمبني والنكرة والمعرفة

المبحث الأول: صور التشدد النحوي عند الكوفيين:

بتأمل مسائل التشدد الكوفي في الفصل الأول نجد أنها جاءت على صور مختلفة، حاولت جمعها فيما يأتي[١]:

الصورة الأولى: التشدد بترك الصورة الظاهرة إلى تأويل غير ظاهر:

يكثر لدى الكوفيين ترك الصورة القريبة الظاهرة لحروف المعاني أو الأفعال إلى دعوى صورة غير ظاهرة فيها. من ذلك ترك البساطة إلى التركيب ثم التغيير فيها.

ففي مسائل بحثنا هذا ورد من هذه الصورة قصرهم الأفعال على فعلين فحسب: ماض ومضارع، ورفضهم مصطلح فعل الأمر، وتأويلهم إياه على أنه فعل مضارع جرى فيه التغيير بحذف حرف الطلب، وتغيير الصيغة، بشيء التكلف يصعب تصوره، فضلاً عن تقبله[٢].

ومن أعجب ذلك وأبينه مسألة حملهم الظرف (الآن) على أنه فعل ماض دخلت عليه (ال) بمعنى الذي، وفتحته فتحت بناء الفعل الماضي على الأصل، وبعدوا به كل البعد عن الصورة الظاهر المتبادرة للذهن[٣].

---

(١) ثمة صور أخرى لم تشملها المسائل المدروسة وهي ثابتة في مسائل متعددة أخرى، مثل: إبطال الوظيفة النحوية للأداة، وأيضاً: تشدد في زيادة قيود أو تفصيل، وغيرها ستكون محل الدراسات القادمة بإذن الله، كما أني سأذكر هنا أمثلة من المسائل المدروسة في هذه الدراسة فقط على هذه الصورة والمطالب على أنه ثمة أمثلة كثيرة لهذه الصورة في مسائل لم يشملها البحث.

(٢) تنظر المسألة رقم (١) من هذا البحث.

(٣) تنظر المسألة رقم (٣) من هذا البحث.

الصورة الثانية : التشدد برد المسموع والتمسك بالقاعدة النحوية :

مع حرص الكوفيين على تحكيم المسموع واحترامه وكثرة السير وفقه في غالب الأمر، إلا أنهم لم ينفكوا من تأثير من تحكيم قواعدهم التي بنوها على المسموع .

يقول إبراهيم مصطفى عن نظرية العامل : " أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل .... والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر فيها، على أن الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها. فهي دستور النحاة جميعاً "(١).

وقال محمد عاشور السويح : " البصريون لا يقيسون مع وجود السماع، فسيبويه مثلاً مع كثرة الأقيسة عنده نجده يلتزم بالمسموع عند العرب. وقبله الخليل نجده إذا تعارض السماع والقياس يأخذ بالسماع دون القياس...

أما الكوفيون فنجد عندهم ما يسمى – أحياناً – بالقياس الافتراضي أو النظري، فإذا وجدنا أن البصريين لا يعولون على هذا النوع من القياس عند انعدام الشاهد فإننا – على عكس هذا – نجد أن الكوفيين يجنحون إليه، فهم يقيسون – في بعض الأحيان – على غير المسموع، ونجد مثل ذلك عند الكسائي في بعض أقيسته.

والفراء يقيس مع وجود السماع مخالفاً ما عرفناه عن البصريين من أنه لا قياس – عندهم – ضد السماع. وأكثر من هذا أنه لا يكتفي بأن يقيس مع وجود السماع في المقيس عليه، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فيقيس مع وجود السماع في المقيس نفسه. فنراه هكذا يتعمق فيقيس أمراً هو في ذاته مسموع، وهذا لم يسبق له مثيل عند غيره "(٢).

---

(١) إحياء النحو ص ٢٢ – ٢٨. وينظر الخلاف بين النحويين ص ١٨٠.

(٢) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص ٢٦٦، ٢٦٧. وينظر مواقف الفراء من بعض القراءات وبعض المأثور عن العرب في: أبو زكريا الفراء ص٥١٧– ٥١٨.

ويقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري: " من المآخذ التي أخذتها على صاحبي أبي زكريا الفراء أنه أحياناً كان يخطّئ العرب في لغتهم، فيحكم على قول العربي بالغلط إذا لم يتفق مع القواعد التي صنعها بيديه، شأنه في ذلك شأن البصريين الذين يحكّمون القواعد والمنطق في اللغة... كما أنني أخذت على صاحبي ما هو أدهى من ذلك، فليته وقف عند تخطئ العربي فحسب، وإذن لهان الخطب، ولكنه ذهب إلى تخطّئ القراءات بوجه عام، حتى أنه كان أول من فتح باب القدح على قراءة سبعية، هي قراءة ابن عامر أعلى القراء سنداً "[١]

ولا شك أن هذه ظاهرة ليست هي الغالبة في الدرس الكوفي إذ إن الأشهر عنهم عدم القياس مع عدم السماع كما سيأتي بيانه.

ومن نماذج تقديمهم القياس وبناء القاعدة النحوية من غير سماع مما مر معنا في مسائل الفصل الأول تمسكهم بقاعدة: أن اسم الموصول يدل على الغيبة وبالتالي فيجب أن يطابقه بالغيبة الضمير العائد من جملة الموصول: أنا الذي قام. ولا يجوز مطابقة الضمير الذي سبق اسم الموصول للخبر عنه أو لوصفه، فلا يقال: أنا الذي قمت. وأجاز ذلك البصريون تمسكاً بكثرة ما ورد في ذلك[٢].

ومنها منعهم الإضمار قبل الذكر مع وروده في شواهد صحيحة. [٣]

الصورة الثالثة: التشدد بالمنع المطلق للظاهرة النحوية:

---

(١) أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة ص ٥١٧- ٥١٨. وينظر ص ٣٨٣-٣٩٣. على الرغم من أن المؤلف توصل قبل ذلك إلى نتيجة مفادها أن الفراء هو مؤسس منهج الإصلاح والتيسير في النحو العربي. تحت عنوان: أثر الفراء في تيسير النحو. ص ٤٢٣ وما بعدها.

(٢) تنظر المسألة رقم (٧) من هذا البحث .

(٣) تنظر المسألة رقم (١١) من هذا البحث .

قد يكون التشدد الكوفي بالمنع المطلق من غير اشتراطات لقيود أو استثناءات محددة، فيكون هناك رفض تام لكافة استعمالات الظاهرة النحوية.

من ذلك منعهم قياس ما ورد من إتباع حركة عين المؤنث السالم لفائه، وأنه يجب قصره على المسموع، بينما توسع البصريون فقاسوا ما لم يرد على ما ورد(١).

ومن ذلك ما إذا حوت جملةُ صلة الموصول الواقع خبراً لضميرٍ سابقٍ أكثرَ من ضميرٍ عائدٍ، فقد منع الكوفيون تخالف هذين الضميرين تمسكاً بالسماع(٢).

ومنها منعهم اتِّصَال الضَّمير الواقع مفعولاً ثانيًا لفعل متعدٍ لاثنين غير قلبي من باب (أَعْطَى) إذا كَانَ المفعولان ضميرَيْنِ غائِبَيْنِ من جِنْسٍ واحدٍ، فيُقَال: أكْرَمْتُ زَيْدًا، والدِّرْهمُ أَعْطَيته إِيَّاه، ولا يقال: أَعْطَيْتُهُوه.(٣).

ومنها منعهم ظهور حركات الإعراب على "أي" الموصولة إذَا كَانَتْ مُضافةً، وحُذِفَ الضَّميرُ العائد عليها، الواقع مبتدأ في صدر جملة الصِّلة. في حين أَجَازَ سيبويه والبصريون فيها في هذه الحال البناءَ على الضَّم(٤).

من ذلك مسألة الإخبار عن (من) و (ما) الموصولتين بصفة خاصة بالمذكر أو صفة خاصة بالمؤنث، فإن الكوفيين حينئذ يوجبون حمل الكلام على المعنى، ويمنعون الحمل على اللفظ لما يحدثه من لبس(٥).

الصورة الرابعة: التشدد بتضييق الاستعمال وقصر الأوجه على وجهٍ محدد:

---

(١) تنظر المسألة رقم (٥) من هذا البحث .

(٢) تنظر المسألة رقم (٨) من هذا البحث .

(٣) تنظر المسألة رقم (٩) من هذا البحث .

(٤) تنظر المسألة رقم (١٤) من هذا البحث .

(٥) تنظر المسألة رقم (١٨) من هذا البحث .

في الصورة السابقة تجلى التشدد الكوفي في المنع المطلق والرفض التام، لأي وجه محتمل للظاهرة النحوية، أما في هذه الصورة فهو يتجلى في المنع الجزئي بمنع بعض أوجه الاستعمال وإجازة غيرها.

من ذلك أنهم قصروا دلالة جمع المؤنث السالم على القلة فقط، بينما وسعها البصريون على القلة والكثرة [١].

ومنها أنهم أوجبوا المطابقة والمشاكلة بين ضمير الشأن والقصة ودلالة السياق من حيث التأنيث والتذكير، بينما أجاز البصريون المخالفة بينهما تذكيراً وتأنيثاً. [٢]

ومن ذلك إيجابهم استقبال العامل في (أي) الموصولة ومنعهم كونه ماضياً، تمسكاً بما ورد[٣].

ومنه منعهم الجمع بين الحمل على اللَّفظ والحمل على المعنى في صلة "من" و"ما" الموصولتين إذا لم يفصل بين الحملين بفاصل[٤].

---

(١) تنظر المسألة رقم (٤) من هذا البحث .

(٢) تنظر المسألة رقم (٦) من هذا البحث .

(٣) تنظر المسألة رقم (١٣) من هذا البحث .

(٤) تنظر المسألة رقم (١٥) من هذا البحث .

المبحث الثاني: منطلقات التشدد النحوي عند الكوفيين:

يجد المتأمل في مسائل الفصل الأول أن التشدد الكوفي فيها انطلق من أسس نحوية وقواعد كلية عندهم، حكّموها في الفروع، يمكن انتظام هذه المسائل الفرعية تحتها.

ومن هذا المنطلقات النحوية في مسائل التشدد التي سبق دراستها ما يأتي:

الأول: بناء القواعد على ما ورد عن العرب و رفض القياس على ما لم يرد:

عُرف عن الكوفيين أنهم أهل رواية وأنهم يقدمون المسموع على القياس المطرد الذي وضعه غيرهم،[(١)] وهذا ما تجلى لنا في الأغلب من مسائل الدراسة احترموا الوارد عن العرب، ورفضوا أن يقاس على ما لم يرد في الجملة، وإن كان هناك مسائل عالجوها على عكس ذلك كما سبق عرض شيء منه في المبحث السابق[(٢)].

قال الدكتور السيد رزق الطويل عن موقف المدرستين من القياس: " كل مدرسة تقيمه على أساس من السماع لكنهما يختلفان في مدى هذا السماع... أضف إلى ذلك أن البصريين لا يقيمون قياسهم إلا على قدر كبير من السماع لكنهم لم يحددوا ذلك القدر الكبير. بينما الكوفيون يعتدون بكل مسموع. ولهذا قيل: البصريون أهل قياس،

---

(١) ينظر المدرسة الكوفية ص ٢٧٦، ٣١٦. ٣٣٠، ٣٦٤، ٣٩٣، والسماع والقياس، أحمد تيمور باشا، ص ١٤، ١٥، ومن تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ص ٦٤-٧٠، والخلاف بين النحويين ص ١٠٧ وما بعدها، وأصول النحو العربي د. نحلة ص ٤٥، ٦١، وتجديد النحو ونظرة سواء ص ٨٧، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ص، ٩٣٦، ٩٣٨، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، المختار دريره ص ٤٧، ٢٩٤، ٤٢٦، ٤٣٠، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص ٦١ وما بعدها، ونحو القراء الكوفيين. خديجة أحمد مفتي ص ٢٢ .

(٢) يقول الدكتور السيد رزق الطويل :" ليس هناك التزام دقيق من النحاة لمناهجهم أو مناهج مدارسهم بأن يرى النحوي رأياً، ويرى غيره خلافه، ومع ذلك يبني أحكاماً وافتراضات على الرأي المخالف الذي سبق له أن عارضه ونقضه " الخلاف بين النحويين ص ٨٧.

والكوفيون أهل سماع. ذلك لأن البصريين يحترمون أقيستهم احتراماً شديداً، بينما الكوفيون يحترمون المسموع عن العرب احتراماً بالغاً ".[١].

ومن صور احترام المسموع ورفض ما يخالفه مما مر معنا في مسائل البحث قصرهم إتباع حركة عين جمع المؤنث السالم فاءه على المسموع فقط، ولا يجوز القياس عليه كما هو مذهب البصريين [٢].

ومنه تمسكم بالسماع في منعهم المخالفة بين الضميرين الواقعين في جملة صلة الموصول الواقع خبراً لضميرٍ سابقٍ أكثرَ من ضميرٍ عائدٍ[٣].

وتمسكوا بالمسموع واقتصروا عليه في العامل في (أي) الموصولة إذ لم يرد إلا مستقبلاً ولم يرد فيه المضي[٤] .

وفي (أيّ) نفسها تمسكوا بقراءة غير مشتهرة في بقاء إعرابها منع البناء على الضم[٥].

كما تمسكوا به في وجوب الفصل عند الجمع بالحمل على اللَّفظ والحمل على المعنى في صلة "من" و"ما" الموصولتين إذا لم يفصل بين الحملين بفاصل[٦].

وما أنصف قول أبي حيان عن الكوفيين : " فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب "[٧].

---

(١) الخلاف بين النحويين ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) تنظر المسألة رقم (٥) من هذا البحث .

(٣) تنظر المسألة رقم (٨) من هذا البحث .

(٤) تنظر المسألة رقم (١٣) من هذا البحث .

(٥) تنظر المسألة رقم (١٤) من هذا البحث .

(٦) تنظر المسألة رقم (١٥) من هذا البحث .

(٧) التذييل والتكميل ٥/ ١١٨ .

وبهذا يتضح أن الحقيقة أنه " لم يقتصر تفرد الكوفيين في منهجهم النحوي على التوسع في الرواية فحسب، بل صحب ذلك أيضاً توسع في القياس، فإذا كان البصريون يحرصون على أن تكون الأمثلة التي يقاس عليها كثيرة وجارية على ألسنة العرب الفصحاء، فإن الكوفيين يتوسعون في ذلك فيقيسون على ما ورد عن العرب الفصحاء وإن لم يكن شائعاً أو كثيراً ".[١]

الثاني: استصحاب الأصل[٢]:

على الرغم من أن الاستصحاب ليس من الأدلة الغالبة القوية[٣] إلا أن الكوفيين تمسكوا به عند تأويلهم أن (الآن) فعل ماضٍ دخلت عليه الألف واللام بمعنى (الذي) والفتح فيه هو فتح الفعل الماضي بقاء على الأصل[٤].

ومنها تمسكهم بضمير الغيبة في جملة الصلة ومنعهم المشاكلة بين الضمير في أول الجملة والضمير العائد في الصلة، لأن الأصل في اسم الموصول (الذي) وفروعه أنه يدل على الغيبة.[٥]

الثالث: الإضمار لا يسبق الذكر:

من القواعد الكلية عند الكوفيين: أن الضمير يؤتى به للإشارة والاختصار عن شيء سبق ذكره، لذا يمتنع مطلقاً عندهم أن يؤتى بالإشارة قبل المشار إليه، فلا يؤتى بالضمير قبل المذكور.

---

(١) تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ص ٣٣.

(٢) هو " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل " الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ص ٤٦، ولمع الأدلة للأنباري ١٤١، وينظر الاقتراح للسيوطي ص ٣٥٣.

(٣) ينظر أصول النحو العربي ص ١٤١.

(٤) تنظر المسألة رقم (٣) من هذا البحث .

(٥) تنظر المسألة رقم (٧) من هذا البحث .

ومن هنا ردوا بعض الصور انطلاقاً من هذه القاعدة، بل ردوا الشواهد التي أتى فيها الإضمار قبل الذكر[١].

الرابع: المشاكلة في الظاهر بين مكونات الجملة:

انطلق الكوفيون من قاعدة كلية وهي وجوب المشاكلة والمطابقة بين أجزاء الجملة في التذكير و التأنيث والإفراد والتثنية ونحو ذلك، ومن هنا أوجبوا أن يطابق ضمير الشأن والقصة الجملة المفسرة من حيث التذكير والتأنيث[٢].

الخامس: أن الفعل ليس له إلا زمانان: ماض، وحاضر أو مستقبل:

ومن ذلك حصروا تقسيم الفعل وفق هذه الدلالة، وألغوا القسم الثالث فعل الطلب، وجعلوه مندرجاً ضمن المستقبل؛ لأن جعل الأفعال ثلاثة: ماض، ومضارع، وأمر، فيه اختلاف في جهة التقسيم فالماضي والمضارع: نُظر فيهما إلى الزمن، والأمر نظر فيه إلى الإنشائية فيه وهو الطلب، فهنا انفكت الجهتان[٣].

---

(١) تنظر المسألة رقم (١١) من هذا البحث .

(٢) تنظر المسألة رقم (٦) من هذا البحث .

(٣) تنظر المسألة رقم (١) من هذا البحث .

نتائج الدراسة :

بتوفيق من الله وتيسير استطاعت الدراسة أن تقف بقراءة نقدية مع النظرية المتداولة عبر القرون القائمة المتجهة إلى أن النحو الكوفي نحو التوسع والتسهيل وربما الفوضوية العلمية غير المحكمة وعدم اطراد قواعده بسبب ضعف قياسهم واتساع سماعهم.

وقامت الدراسة على جمع المسائل التي ظهر فيها ما ينقض هذه النظرية من كتب النحو بالعرض والمناقشة ثم التحليل. ثم توصل الباحث في هذه الدراسة إلى نتائج -يراها – قيمة، ستسهم في الدرس النحوي بإذن الله، وتستدعي إعادة النظر في بعض ما كتب عن الكوفيين ومنهجهم، ومن أهم هذه النتائج :

[١] أن المذهب الكوفي مدرسة ذات معالم واضحة الاستقلال، ومذهب مكتمل الأركان، له آراؤه العلمية الخاصة التي استمدها من مصادر السماع والقياس كما هو منهج البصريين مع اختلاف في تحكيم أحد هذين الأصلين على الآخر[(١)].

[٢] أن الدعوى الذائعة بنسبة التساهل والإجازة في الأحكام إلى الكوفيين[(٢)]، وأنهم بنوا نحوهم بغير إحكام بل بأدنى مسموع يخرقون بها المطرد الشائع[(١)]، دعوى غير

---

(١) أورد الزجاجي في مجالس العلماء نقلاً عن أبي العباس المبرد أنه قال:"كان محمد بن عبد الله بن طاهر رجلاً لا يقبل من العلوم إلا حقائقها، وإنه رام نحوَ هؤلاء الكوفيين، وإنهم يحصلون على الرواية فإذا اختلفوا رجعوا إلى الكتب " ص ٩٤، فهذا دليل على اعتراف قدامى البصريين في وقت مبكر بالسمات الخاصة بالنحو الكوفي واستقلاليته عن النحو البصري، ووجود الموازنة بين المذهبين.
ينظر كتاب المدرسة الكوفية ص ٣٤٩- ٣٥٧. وكتاب أبو زكريا الفراء ص ٣٥٢- ٣٦٤، والخلاف بين النحويين ص ١٣٩، ٤٦٧، وتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٢٨-٤٠.

(٢) ينظر في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص ١٦٥، ومدرسة الكوفة ٣٧٦، ٤١٠، ومن تاريخ النحو:٧١، ونشأة النحو ١٢٢. وفيه يقول مؤلفه:" وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي". ص ١٢٢، ويقول:" .. فكان حتماً مقضياً أن يسلك البصري في أصول مذهبه مسلك

مسلمة، وتحتاج إلى إعادة نظر لما ثبت من مسائل هذه الدراسة ولواحقها جنوحهم إلى التشدد والمنع كغيرهم، وربما رد المسموع وزيادة القيود وتكلف التأويل. مما يدل على أنها " لا تستند إلى دراسة صحيحة، وبجانبها الصواب؛ ولذلك صدرت أحكامهم جائزة في حق الكوفيين "[٢].

الشدة والمحافظة على المأثور، وأن ينهج الكوفي في أصول مذهبه طريق السهولة والرواية ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين في قواعدهما على ما تقدم تفصيلاً، والتزام البصري هذا التشديد أمل منه أن يسود اللغة نظام مطرد بقوانين محدودة مستقاة من الأساليب العربية الصحيحة.... أما الكوفي فقد حمله على مسلكه احترامه لكل ما ورد مسموعاً عن العرب وكفى، والتيسير للناس أن يستعلموا استعمالاتهم على مقتضى ما أثر عنهم، فلا ضير على القائل متى حاكى أي استعمال كان، وما القواعد إلا وليدة اللغة " ص ١٢٧-١٢٩. ويقول:" فإذا كان البصري قد تحفظ في أقسته وتشدد، والكوفي قد تحلّ من القيود ... " ص١٣٣.

(١) لقد ذاعت في هذا الباب مقولة علم الدين الأندلسي صاحب كتاب المحصل في شرح المفصل:" الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين " الاقتراح للسيوطي ص٤٢٣، وآراء علم الدين اللورقي الأندلسي، رسالة ماجستير للباحث، من جامعة الإمام ص ٥١٨ . وعلى الرغم من أن ظاهر هذه المقولة أنه يعيب على الكوفيين ذلك، بينما يرى آخرون أن هذا المبدأ ليس عيباً فيهم بل محمدة حين يجعلون المسموع هو الحاكم لا المحكوم عليه.

قال الدكتور أحمد مكي الأنصاري:" غير أن العجيب هو موقف بعض الباحثين من القدامى والمحدثين حين اختلت لديهم موازين التقويم فجعلوا العيب ميزة عند البصريين، والميزة عيباً عند الكوفيين... وما دروا أن المنهج اللغوي السليم يقضي باستقراء كل ما ورد عن العرب، و على ضوء هذا الاستقراء التام توضع القواعد والقوانين، وإلا جاءت مضطربة متناقضة كما تراها " أبو زكريا الفراء . ص ٤٠١.

وقال الدكتور مهدي المخزومي:ـ " الكوفيون على جانب من الحق في اعتدادهم بالمثال الواحد، لأن ما كان في نظر البصريين شاذاً خارجاً عن الأصول إنما يمثل لهجة بعينها ينبغي أن يحسب حسابها... يمثل لهجة لغوية تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة" المدرسة الكوفية ص ٣٧٧،

(٢) دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، المختار دريره ص ٤٣٢ . وقال في كتاب الخلاف بين النحويين:" ومن هنا فما قيل عن الكوفيين إنهم يقيسون على الشاذ فيه مبالغة " ص ١٤٤، وينظر٥١٤.

ولست هنا أزعم بأن التشدد الكوفي وقف موقف الندية والتساوي مع التشدد البصري، كلّا ولكني أجزم بأنه قد وصل من الكثرة والظهور ما يجعل المسافة بينهما ليست سحيقة، وأنه من الإنصاف عند الموازنة بين المدرستين وبيان منهجهما أن يشار إلى أن التشدد عند المدرستين دائر بين الكثير والأكثر، وليس بين الأكثر والعدم أو القلة يوضح ذلك كمياً عدد المسائل التي جرى فيها الخلاف بين المذهبين فإذا كان عددها أربعمائة وخمسين مسألة حسب إحصاء صاحب كتاب الخلاف بين النحويين[(١)] فإني قد جمعت أكثر من مائة وستين مسألة قابلة للزيادة، درست جزءاً منها في هذا البحث كلها كان التشدد من جانب الكوفيين. وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالعدد الكلي للخلاف، وهي قمنة بأن تعدل الكفة وتغيّر النظرة. لعل الله ييسر لي إخراج بقية المسائل بالدراسة والتحليل.

وإذا ثبت بطلان دعوى التساهل المطلق عند الكوفيين فببطلانها تبطل دعوى التشدد المطلق والتضييق عند البصريين فقد ظهر أنهم ألين أريكة في مسائل كثيرة فتوسعوا فيها، وجنحوا إلى التفسير البسيط والسهل لبعض الظواهر النحوية. فليس تشدد مدرستهم ومنعها وتقييدها حكما عاما في كل خلاف.

---

(١) ينظر كتاب الخلاف بين النحويين ص ٥٩٢. والعجيب قوله قبل ذلك وفي الصفحة نفسها:" وقد يتحمل المنهج الكوفي مسؤولية كبيرة عن ظاهرة التوسع في الإجازة، لأن منهجهم يحتفي بكل مسموع، ويقيم قاعدة قاعدة عليه، ومن هنا تكثر القواعد فيه، وتتسع دائرة الجواز ". وإن كان سبق قرر أن ذلك على سبيل الغلبة ينظر ص ٥١٤.

لكن العجب يزول إذا عرفنا أن هذه الموازنة المشتهرة بين الدراسين قائمة على استقراء ناقصة للمسائل المشتهرة في كتب الخلاف وأمات المسائل، وقصرت عن الاستقراء لغيرها من المسائل المدروسة في هذا البحث .

[١] أن سبب ذيوع هذه الدعوى كون التشدد البصري والتوسّع الكوفي واردين في المسائل والقواعد الأمات، فانتشر ذلك في أوساط الدارسين حتى صغارهم، بينما يكشف التركيز والغوص في دقائق المسائل غير المشتهرة التي درستها وغيرها ولم ترد في كتب الخلاف عن كثرة كاثرة في مسائل التشدد الكوفي.

[٢] أن ثمة سبباً آخر، وهو أن بعض المؤلفين ينسب رأي العالم الكوفي الواحد إلى المدرسة قاطبة لندرة الكتب الكوفية النحوية المؤلفة بطريقة منهجية كما الحال في المدرسة البصرية، وهذا ظاهر في عدم ذكر الأعلام الكوفيين عند نسبة الرأي للمذهب الكوفي.

[٣] أن تشدد الكوفيين كغيرهم تمثّل بعدة صورة فتارة يكون بتكلّف التأويل للشاهد النحوي أو الظاهرة النحوية، وربما كان بالرفض الصريح للشاهد، وتارة يكون بزيادة القيود، وتارة باللجوء إلى التخريج البعيد وترك القريب.

[٤] أن التشدد الكوفي قد انطلق في كثير من صوره من منطلقات وقواعد كلية جعلتهم يرفضون ما خرج عنها .

[٥] أنه إذا كان من دعاة تيسير النحو من يحتج بمنهج الكوفيين بكثرة إجازته وعدم وجود ظواهر المنع فيه[(١)]، ودعوتهم بأن على محاولات التيسير " أن تفيد من

(١) ينظر كتاب: أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة حيث قال: " وهناك تيسيرات كثيرة في آراء الفراء يطول بنا المقام لو تقصيناه جميعاً، وليس من أهدافنا التقصي، وحسبنا أننا وضعنا أيدينا على نماذج كثيرة من التيسير تنبه المخلصين في إصلاح النحو وتيسيره إلى توجيه العناية بنوع خاص إلى آراء الفراء واتجاهاته في التيسير.

وهنا يجمل بنا أن نوجه دعوة أخرى متواضعة عن سابقتها لإصلاح النحو العربي، نؤازر بها أصوات الداعين إلى الإصلاح ممن سبقوني إلى هذا الميدان، وهي إعادة النظر فيما لدينا من تراث نحوي على نطاق أضيق من سابقه حيث نقصر بحثنا على الآراء المعروفة في المطولات النحوية، ونتخب منها أيسرها إعراباً ... بل نتبع الأيسر أياً كان، وإني لعلى يقين من أنك واجد في آراء الفراء منبعاً ثرّاء يعين على

أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره، ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديماً أو حديثاً من التفت إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكوفيين"[(١)]، فإن الدراسة بعرض عدد من مظاهر التشدد قد كشفت أن الكوفيين وإن كان يكثر في منهجهم ترك التقييدات، وتعدد أوجه الاستعمال بحكم سعة سماعهم، وهم أهل رواية إلا أن لهم وقفة بل وقفات ليست قليلة تجلى فيها التشدد والمنع والتقييد أشد من المذهب البصري، مما يدل على أن تساهلهم في غيرها كان مبنياً على اتباع سماع وليس على هوى متبع أو مراعاة حال زمان أو تخففا من أثقال مزعومة.

[٦] من حسنات هذه الدراسة أنها انتصار للمدرستين في آن واحد: فهي تحسين لصورة الكوفيين وأن السعة عندهم ليست صادرة من تساهل وفوضى، بل إن مراعاة الضبط حاضرة لديهم حتى في أدق المسائل والتفريعات.

في الوقت ذاته هي تحسين لصورة البصريين وأن محدودية الاستعمال عندهم، وزيادة القيود والضوابط، ليس صادراً من رغبة في التشديد والتعقيد لذاته، بل إن لهم توسعاً وتيسيراً في مواطن كثيرة.

إذن فهي ليست انتصاراً للكوفيين من البصريين، بل هي انتصار للمدرستين من نظرة غير منصفة لهما في تآليف بعض الدارسين.

تيسير الدراسات النحوية للناشئين من المتعلمين، وبهذا نكون قد يسرنا النحو المدرسي ... أنه يلفت أنظار الباحثين إلى الجديد من آراء شيخ المجددين أبي زكريا الفراء " ص ٤٣٥، وينظر ٤٢٣-٤٣٦، و ٥١٤، ٥١٩ — ٥٢٢. يقول هذا على الرغم من أنه أورد مواقف عدداً من تشدد الفراء بل وقسوته مع بعض المسموع ينظر ص ٥١٧- ٥١٨. وينظر دعوة الدكتور شوقي ضيف إلى تيسير النحو في مقدمة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء ص ٤٦- ٦٧.

(١) المدرسة الكوفية ص ٤٠٨، وينظر ما قبلها وما بعدها .

[٧] استطاعت الدراسة عرض مسائل في الخلاف النحوي بين المدرستين لم تعرضها كتب الخلاف النحوي ككتاب أبي البركات الأنباري والعكبري والزبيدي وغيرهم، فقد حوى البحث عدداً من المسائل الجديدة التي لم ينص عليها في تلك الكتب[١].

هذا ما اجتهدت في الكشف في هذا الدراسة، آملاً أن أكون قد وفقت لتحقيق هذه النتائج بمنهج علمي. سائلاً المولى المغفرة على التقصير.

وبالله التوفيق .

(١) اشتمل البحث على خمس مسائل فقط من مسائله وردت في كتاب الإنصاف للأنباري .

مراجع الدراسة

[١] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي ت (٨٠٢)، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب -بيروت، ط الأولى ١٤٠٧.

[٢] أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د/ أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب - القاهرة، ١٣٨٤.

[٣] إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي -القاهرة ط الثانية ١٤١٣.

[٤] أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، لأبي سعيد السيرافي ت (٣٦٨)، تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام -القاهرة، ط الأولى ١٤٠٥.

[٥] آراء الكوفيين في شرح التسهيل لابن مالك وموقفه منها، د. علي بن سليمان الحامد، رسالة ماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، لم تطبع ١٤٢٦/ ١٤٢٧.

[٦] آراء علم الدين اللورقي الأندلسي جمعاً ودراسة، محمد بن عبدالله السيف، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

[٧] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط الأولى ١٤١٨.

[٨] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ت. د. مصطفى النماس، مطبعة المدني - القاهرة، ط الأولى ١٤١٥.

[٩] الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي (٩١١)، تأليف: د/ محمود فجال، دار القلم - دمشق، ط الأولى ١٤٠٩.

[١٠] أصول النحو العربي، د/ محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية -بيروت، ط الأولى ١٤٠٧ .

[١١] الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج ت ٣١٦، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٠٧.

[١٢] إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت (٣٣٨) تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب ط الثانية ١٤٠٥.

[١٣] الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، ط. الجامعة السورية١٣٧٧.

[١٤] الاقتراح في أصول النحو وجدله، تأليف: عبد الرحمن السيوطي ت (٩١١)، تحقيق د/ محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي -ط الأولى ١٤٢١.

[١٥] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تأليف أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت (٥٧٧)، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون دار وط ١٩٨٢ .

[١٦] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ت (٧٦١)، تعليق / محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت، ط السادسة ١٣٩٤ .

[١٧] تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، د/ علي أبو المكارم، القاهرة الحديثة للطباعة -القاهرة، ط الأولى ١٣٩١.

[١٨] التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ت (٦١٦)، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بدون ط وتاريخ .

[١٩] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري ت (٦١٦) تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط الأولى ١٤٠٦ .

[٢٠] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥) تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق ط الأولى ١٤٢١ .

[٢١] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥)، مخطوطة دار الكتب القومية – القاهرة.

[٢٢] التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ت (٩٠٥)، دار الفكر، بدون ط وتاريخ .

[٢٣] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، ت. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧.

[٢٤] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت أ.د علي فاخر وزملائه، دار السلام - القاهرة ط الأولى ١٤٢٨.

[٢٥] نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، الدلائي ت. د. مصطفى الصادق العربي، الكتاب، بنغازي بدون ط وتاريخ.

[٢٦] تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري ت ٣٧٠، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، الدار المصرية للتأليف والترجمة / القاهرة، بدون ط وتاريخ

[٢٧] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ت(٦٧١)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي -بيروت ط الرابعة ١٤٢٢.

[٢٨] دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديره، دار قتيبة – بيروت، ط الأولى ١٤١١.

[٢٩] الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، ت: د. شوق ضيف، دار المعارف، ط الثالثة، بدون ت.

[٣٠] السماع والقياس، تأليف: أحمد تيمور باشا، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط الأولى ١٤٢١.

[٣١] شرح الأشموني لألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) شرح: أبي الحسن علي نور الدين الأشموني (٩٢٩)، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث -القاهرة، بدون ط وتاريخ.

[٣٢] شرح التسهيل لجمال الدين ابن مالك ت (٦٧٢)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي مختون، دار هجر -القاهرة، ط الأولى ١٤١٠.

[٣٣] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الأستراباذي المعروف بالرضي ت (٦٨٦) تحقيق: د/ حسن الحفظي ود/ يحيى بشير، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط الأولى ١٤١٤.

[٣٤] شرح المفصل، لابن يعيش ت ٦٤٣، إدارة الطباعة المنيرية مصر، بدون ط وتاريخ.

[٣٥] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ت(٦٦٩) تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، بدون ت وتاريخ.

[٣٦] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت(٣٢٨) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف – القاهرة، ط الرابعة ١٤٠٠.

[٣٧] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ت(٣٦٨) تحقيق: د/ رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة، ١٩٩٠.

[٣٨] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ت٣٦٨، مخطوط دار الكتب والوثائق القومية القاهرة .

[٣٩] شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب ت (٦٤٦) تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز -مكة، ط الأولى ١٤١٨.

[٤٠] شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري ت(٥١٦)، تحقيق: د/ فائز فارس، دار الأمل – الأردن، ط الأولى ١٤١٢ .

[٤١] القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، تأليف: لمحمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية، -ليبيا، ط الأولى ١٩٨٦.

[٤٢] الكتاب، (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت (١٨٠)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي -القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨.

[٤٣] اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت(٣٣٧)، تحقيق د/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط الثانية ١٤٠٥ .

[٤٤] مجالس العلماء، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط الثانية ١٤٠٣.

[٤٥] مجالس ثلعب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت (٢٩١) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط الرابعة ١٤٠٠.

[٤٦] مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ت(٥١٨)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل – بيروت، ط الثانية ١٤٠٧ .

[٤٧] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي -مصر، ط الثانية ١٣٧٧.

[٤٨] مراحل تطور الدرس النحوي أ.د/ عبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية، بدون ط ١٤١٣ .

[٤٩] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف: جلال الدين السيوطي ت (٩١١)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل -بيروت، بدون ط وتاريخ .

[٥٠] المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء، رسالة ماجستير أعدها: عبد العزيز بن أحمد البجادي، كلية اللغة العربية بالرياض، مطبوعة على الحاسب الآلي، ١٤١٤ -١٤١٥.

[٥١] المساعد على تسهيل الفوائد، تأليف بهاء الدين بن عقيل ت(٧٦٩)، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى – مكة، ط الأولى ١٤٠٢ .

[٥٢] مصطلحات النحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها، أ .د/ عبد الله بن حمد الخثران، دار هجر ط الأولى ١٤١١.

[٥٣] معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء ت (٢٠٧)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، ط الثانية ١٩٨٠ .

[٥٤] معاني القرآن، للكسائي ت(١٨٩)، جمع د/ عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر – القاهرة ،بدون ط ١٩٩٨.

[٥٥] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ت (٣١١) تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الوليد -جدة ط الأولى ١٤١٤ .

[٥٦] معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، تأليف: ياقوت الحموي ت (٦٢٦)، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط الأولى ١٩٩٣ .

[٥٧] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ت٧٦١، تحقيق :د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر -بيروت، ط الأولى ١٤١٢ .

[٥٨] المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم الزمخشري ت ٥٣٨، تقديم د/ علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال -بيروت، ط الأولى ١٩٩٣ .

[٥٩] المقتضب، لأبي العباس محمدبن يزيد المبرد ت ٢٨٥، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب -بيروت، دون ط وتاريخ .

[٦٠] من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر - دمشق، ط الثانية ١٣٩٨ .

[٦١] الموفي في النحو الكوفي لصدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠١٠.

[٦٢] نحو القراء الكوفيين، تأليف: خديجة أحمد مفتى، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٦ .

[٦٣] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ط الثانية ١٣٨٩.

[٦٤] النهاية في شرح الكافية لشمس الدين أحمد بن الحسين الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز ت ٦٣٩ ، حقق جزءا منه في رسالة ماجستير: عبد الله عمر حاج إبراهيم في جامعة أم القرى ١٤١٢هـ

[٦٥] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ت (٩١١)، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية - الكويت، بدون ط هـ١٤٠٠.

Grammatical Rigidness Among the Koufians Signs of Alma'rifah-Almabni and Alnakirah-In the Two Sections of Almu'rab

Presented by Dr. Mohammad Abdullah Al Saif

،essor at the College of the Arabic Language and Social StudiesAssistant Prof
Qassim University

oufi school is the second pillar of grammar studies in the history of Islamic The K thought. It went hand in hand with the School of Basra since the second phase of Grammar which is the phase of emergence and growth .It also has a remarkable influential contributions in authoring, investigating, teaching and historical record of all kinds of independent thinking and doctrinal institutionalism all of which make it a full fledged doctrine with its own independent views that are based on hearing, so the method followed by the Basra school although they differ analogy which is al in the emphasis they give to one or the other of these two basic principles.

Despite the prominent role of this school in Grammar history, it was subjected to both old and modern scholars on a number of grounds notable severe criticism by among which is the allegation that it is a doctrine which is based on leniency and inexcusable tolerance for the usage of the language and a lack for strict language scrutiny rules.

present study comes after closely following and critically analyzing grammar The reference sources so as to nullify this theory whichasbeen circulated around for centuries. It does not take the theory for granted but rather it highlights the signs of ty and restrictiveness on the part of the Koufians in grammatical issues in the rigidi alma'rifa and other subjects will -almabni and alnakirah-two subjects of almu'rab follow in subsequent studies ,insha Allah. This Koufian grammatical rigidness, arable to that of Basrah, was definitely present in a way that though not comp decisively absolves them of any allegations of leniency or inexcusable tolerance.

The author surveyed the issues of Koufian grammatical rigidness in the first chapter cases in which he exerted some effort in authenticating and with the use of eighteen assessing each issue. This was followed by a general analysis of these issues in the second chapter which exposed the signs of the Koufian rigidity and their motives s of the researchand reported the major finding.